

الملخص التنفيذي

منذ اعتلاء الملك عبد الله الثاني العرش عام 1999، اتخذت الأردن خطوات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير الاقتصاد الموجه نحو الخارج، على أساس السوق، واقتصاد قادر على المنافسة عالمياً وبخاصة في مجالات البنوك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمواد الصيدلانية والسياحة وقطاعات الخدمات حيث شهدت جميع الإصلاحات الرئيسية في السنوات الأخيرة. منحت قوانين الاستثمار الأجنبي والمحلية حوافز محددة للصناعة والزراعة والسياحة والمستشفيات والنقل والطاقة وتوزيع المياه. كما ويستعد الأردن أيضاً من الناحية الجغرافية والسياسية بشكل فريد استضافة استثمار كبير النطاق يركز على إعادة أعمار العراق.

تم اختبار الاقتصاد الأردني في عام 2011 حيث قطعت تفجيرات متعمدة إمداد تزويد الأردن بالغاز الطبيعي المصري 9 مرات، مما اضطر محطات توليد الكهرباء لاستخدام بسائل الوقود الأكثر تكلفة والتي كلفت البلاد نحو 1.8 مليار دولار ودفع الديون الأردنية العامة التي تتجاوز الحدود القانونية. قام البرلمان المنتخب حديثاً والحكومات المتعددة وتغييرات رئاسة الوزراء بتوجيل بذلك جهود الإصلاح التشريعي اللازم بما في ذلك قانون الإفلاس المتعثر منذ فترة طويلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن ليس بمنأى عن الأحداث المأساوية التي تشهدها المنطقة العربية، حيث شهد عام 2011 العديد من تلك الأحداث، على الرغم من الحد الكبير للمظاهرات غير العنيفة. وكانت قوات الأمن الأردنية تدير هذه المظاهرات بشكل جيد، حيث بقي البلد مستقراً سياسياً. وبالرغم من صعوبات عام 2011 والتحديات المقبلة لعام 2012، فإن التوقعات العامة للاستثمار في الأردن لا تزال مواتية ومفيدة في العديد من القطاعات.

الافتتاح والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي

انضمت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في نيسان عام 2000 بالإضافة إلى ذلك، دخلت اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الولايات المتحدة والأردن حيز التنفيذ في كانون الأول عام 2001 ودخلت حيز التنفيذ الكامل في كانون الثاني 2010. وتستمر الأردن في مفاوضاتها من أجل الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية. إن قانون مشروع مسودة الاستثمار حالياً بانتظار مراجعة برلمانية فقد تم دمج أنشطة الترويج للاستثمار في إطار هيئة الاستثمار الأردنية (JIB)، التي تنص على "محطة واحدة" للمستثمرين الذين يسعون للقيام بالأعمال التجارية في الأردن. يتم فحص الاستثمارات المحلية والأجنبية من قبل لجنة الحوافز في مؤسسة الاستثمار الأردني.

فيما يتعلق بالملكية والمشاركة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، ليس هناك تمييز منهجي أو قانوني ضد المشاركة الأجنبية بخلاف القيود المبنية أدناه. في الواقع، تسعى العديد من الشركات الأردنية بشاط للتعامل مع الشركاء الأجانب كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية والوصول إلى الأسواق الدولية الأخرى. لقد عملت الجهات الحكومية على الترحيب بمناخ الاستثمار الرسمي في الأردن ، ولكن أفاد بعض كبار مستثمرى الولايات المتحدة أن هناك "تكاليف خفية" بسبب الروتين البيروقراطي، واللوائح الغامضة والأحكام المتضاربة.

تعامل قوانين الاستثمار الحالية في الأردن مع المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء ، مع الاستثناءات التالية :

- تقتصر ملكية المطبوعات الدورية على المواطنين الأردنيين أو الكيانات التي يمتلكها الأردنيون بالكامل.
- يحظر على الأجانب الامتلاك الكلي أو الجزئي لخدمات التحقيق أو الأمان والنوادي الرياضية (باستثناء النادي الصحي)، وصفن الحجارة لأغراض البناء، وخدمات التخلص الجمركي ، أو خدمات النقل البري. ومع ذلك ، قد يوافق مجلس الوزراء على الملكية الأجنبية للمشاريع في هذه القطاعات بناء على توصية من لجنة تشجيع الاستثمار التي تتكون من مسؤولين كبار من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة ضريبة الدخل، ومصلحة الجمارك، والقطاع الخاص ومؤسسة تشجيع

الاستثمار الأردني. للتأهل من أجل الإعفاء، يجب على مجلس الوزراء اعتبار المشاريع كمشاريع ذات قيمة عالية للاقتصاد الوطني، ويجب أن يقوم بتوظيف أعداد كبيرة من الأردنيين.

- وتقصر ملكية المستثمرين على 50 في المئة من أعداد الشركات والخدمات ، بما في ذلك شركات الطباعة / النشر والطائرات أو صيانة السفن البحرية وخدمات التصليح. تعتبر أكثر قائمة قيود على الاستثمارات لغاية الآن متوفرة في مرفق اتفاقية التجارة الحرة (FTA) 3.1 على الموقع التالي:

http://ustraderep.gov/assets/Trade_Agreements/Bilateral/Jordan/Annexes/asset_upload_file543_8460.pdf

على مدى العقد الماضي، دخلت الحكومة الأردنية في برنامج الخخصصة على نطاق واسع. وقد شهد قطاع الطاقة في الأردن خخصصة اثنين من شركات التوزيع- شركة توزيع الكهرباء (EDCO) وشركة كهرباء محافظة اربد (IDECO)، وشركة توليد واحدة وهي شركة توليد الكهرباء المركزية (CEGCO). لقد تم بناء وتملك وتشغيل محطة كهربائية في شرق عمان من قبل مؤسسة خدمات الطاقة التطبيقية الاردنية AES ومحطة الطاقة المشتركة PSC ، ومجموعة شركات مؤسسة خدمات الطاقة التطبيقية (وهي شركة فرعية مقرها الولايات المتحدة تابعة لشركة خدمات الطاقة التطبيقية) وشركة ميتسيوي وشركاه مقرها اليابان. تدير مؤسسة خدمات الطاقة التطبيقية الاردنية ومحطة الطاقة المشتركة المصنع منذ 25 عاما على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO) . وقد قامت مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار الأمريكية (OPIC) وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) ، وشركة سوميتomo للخدمات المصرفية (SMBC) ، بتمويل مشروع المصنع هذا بقيمة 300 مليون دولار بالاشراك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وضمانات المخاطر.

).).

أبرمت الحكومة الأردنية عملية الخخصصة لمدة عشر سنوات لشركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (RJ) في عام 2008 مع الانتهاء من تقديم العام الأولي للملكية الأردنية. إن دور هيئة تنظيم الطيران المدني الأردني قد نتطور بالتبعية مع زيادة الفصل بين التنظيم وإدارة الطيران. لقد تمت خخصصة إدارة مطار الملكة علياء الدولي في عمان بالكامل خلال الفترة نفسها. وتقوم شركة خاصة الآن ببناء وتشغيل وتحويل مشروع توسيع المطار بقصد اكماله في عام 2012.

أثارت الموجودات الحكومية وليس المخصصة القليلة المتبقية ، بما في ذلك الصوامع والتموين الأردني اهتمام القطاع الخاص قليلا. ومن المتوقع أن تكون غالبية المشاريع المستقبلية في الأردن شركات بين القطاعين العام والخاص (PPP) بدلا من صفقات الخخصصة الخالصة. وتبعا لذلك، غيرت الحكومة تفويض لجنة الخخصصة للتتركيز على الشركات.

وقد بدأت لجنة الخخصصة التنفيذية عددا من المشاريع المهمة في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك إقامة مشروع النفايات الطبية والصناعية. ويسعى الأردن أيضا للبحث عن مستثمرين من أجل نظام الركاب والبضائع والسكك الحديدية ، والنظام البريدي ، والمصفاة الوحيدة في البلاد، وتحلية المياه على نطاق كبير، وغيرها من المشاريع. ان قانون مسودة الطاقة لعام 2011، حاليا قيد النظر في البرلمان. وهناك وعد بفتح قطاع النفط والغاز للمستثمرين المحليين والأجانب ، مثل إعادة هيكلة القطاع الذي سوف يترتب عليه تفكيك توزيع ومرافق التخزين ، وخلق العديد من الشركات الجديدة.

لقد حازت الأردن على المرتبة 96 من أصل 183 بلدا في تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012 ، بانخفاض موضع واحد من مرتبتها لعام 2011. وكانت الأردن في المرتبة التاسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وتونس وسلطنة عمان والكويت والمغرب. منذ عام 2010، تحسنت الأردن في عدة مجالات رئيسية في ممارسة الأعمال التجارية في البلد حيث :

- تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري من 1,410 إلى 1,41 دولار.
- وضع الأردن الآن خدمة الاستقبال الفردية لتسجيل الشركة.

- تم تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تنفيذ نظام تفتيش لتقدير المخاطر بالنسبة للتجار الذين تمت الموافقة عليهم مسبقاً، مخفضة عدد الحاويات التي تخضع للتفتيش الفعلي إلى 30٪.

- تم تخفيض تنفيذ برمجيات جديدة تسمح بتقديم البيانات الجمركية عبر الإنترن特، وإدخال الماسحات الضوئية للأشعة السينية لنظم إدارة المخاطر وقت التخلص الجمركي لمدة يومين للمصدرين وثلاثة أيام للمستوردين.

المؤشر / التصنيف	العام	القياس
4.5 / 56	2011	مؤشر شفافية الفساد الدولي
68.9 / 38	2011	الحرية الاقتصادية للتراث
96	2012	أعمال البنك الدولي

سياسات التحويل والنقل

يخول قانون النقد الأجنبي الليبي في الأردن الأجانب في الخارج بتحويل جميع العوائد والأرباح والعائدات الناتجة من تصفيه المشاريع الاستثمارية. ويسمح للعمال غير الأردنيين بتحويل رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج.

إن الدينار الأردني (JD) قابل للتحويل بشكل كامل لجميع المعاملات التجارية والرأسمالية منذ عام 1995، تم ربط الدينار الأردني بالدولار الأميركي بسعر صرف يقارب 1,41 دولار لكل 1 دينار أردني.

يقوم البنك المركزي الأردني (CBJ) بالإشراف على وترخيص شركات صرف العملات. تعفى هذه الكيانات من دفع عمولات على معاملات الصرف وبالتالي تتمتع بميزة تنافسية على المصادر.

تشمل لوائح الصرف الأجنبية الأخرى ما يلي :

- يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات مصرفيه بالعملات الأجنبية. ويقوم البنك المركزي الأردني بإغاء هذه الحسابات من جميع رسوم العمولة المترتبة بالتحويل.
- ويسمح للبنوك شراء كميات غير محدودة من العملة الأجنبية من عملائها مقابل الدينار على أساس سابق وبيع العملات الأجنبية مقابل الدينار على أساس سابق بهدف تغطية قيمة الواردات.
- لا يوجد أية قيود على كمية العملات الأجنبية التي قد يقوم المقيمين بالاحتفاظ بها في حسابات مصرفيه، وليس هناك سقف على القيمة التي قد يقوم المقيمين بنقلها إلى الخارج.
- لا تتطلب البنوك موافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني لتحويل الأموال، بما في ذلك التحويلات ذات الصلة بالاستثمار. ومع ذلك ، يتم الآن وضع تدابير أكثر صرامة لمراقبة التحويلات البرقية وفقاً لجهود الأردن الرامية إلى ردع التدفقات النقدية غير المشروعه.

نزع الملكية والتعويض

ينص القانون الأردني على حظر نزع الملكية ما لم تعتبر لمصلحة عامة وينص على التعويض العادل للمستثمر بعملة قابلة للتحويل.

تسوية النزاعات

بموجب القانون الأردني، قد يسعى المستثمرون الأجانب للبحث على تحكيم طرف ثالث أو تسوية نزاعات معترض بها دوليا. تقر الحكومة الأردنية بالقرارات الصادرة عن المركز الدولي لتسوية المنازعات والاستثمار (ICSID)، والتي تعتبر الأردن دولة عضواً فيها. وقد تم جلب عدد صغير من القضايا بين معظم المستثمرين الأجانب والحكومة الأردنية أمام المحاكم. كما أن الأردن عضو في اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية. في الحالات التي تكون فيها الحكومة (أو وكالاتها) طرفاً في النزاع، فإن الأردن يفضل عموماً التسوية في المحاكم المحلية. في حال التوصل إلى تسوية خارج المحكمة، يلتزم الأردن بآليات تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية. وتتفق آليات تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن مع التزامات منظمة التجارة العالمية. تنص المادة التاسعة من معاهدة الاستثمار الثنائية (BIT) على إجراءات تسوية المنازعات بين الأردنيين والأميركيين.

يحكم القانون التجاري والقانون المدني وقانون الشركات بشكل جماعي الإفلاس والإعسار. وصدر قانون الإفلاس المؤقت في عام 2002، ولا يزال ساري المفعول. إن قانون مسودة الإعسار والإفلاس الجديد بانتظار مراجعة المكتب التشريعي ومجلس الشورى حالياً، وهو مكتب مستقل مرتبط بوزارة رئيس الوزراء المكلف بالموافقة على مشروع التشريعات.

متطلبات الأداء والحوافز

لقد جاءت اتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs) حيز التنفيذ بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000. لا تحتوي القوانين التجارية والاستثمارية على أية تدابير استثمار مقيدة للتجارة، وقد تم بشكل عام امتثالها لتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

تنتسب حواجز الاستثمار صيغة ضريبية الدخل وإعفاءات الرسوم الجمركية التي تمنح لكل من الأردنيين والمستثمرين الأجانب.

تم تقسيم البلاد إلى ثلاثة مناطق تنموية: مناطق A، B، C. تحصل الاستثمارات في المنطقة C، والتي تعتبر من المناطق الأقل نمواً في الأردن على أعلى مستوى من الحواجز في حين تحصل المنطقة A على أعلى مستوى. وتصنف جميع الاستثمارات الزراعية والبحرية ونقل السكك الحديدية كمنطقة C، بصرف النظر عن موقعها. تصنف الفنادق والأماكن السياحية المتعلقة بالمشاريع على طول ساحل البحر الميت، ومرافق الترفيه والمركبات الترفيهية، ومراكز المؤتمرات والمعارض على مناطق A. يتم تصنيف المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) وفقاً لموقعها الجغرافي إلا إذا منحت الإعفاء. لا ينطبق نظام تصنيف المناطق الثلاث على المحفيات الطبيعية ومناطق الحماية البيئية.

بموجب قانون تشجيع الاستثمار:

- هناك إعفاءات من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة تصل إلى عشر سنوات للمشاريع التي وافقت عليها لجنة تشجيع الاستثمار.
- تمنح هذه المشاريع سنة إضافية من هذه الإعفاءات الضريبية في كل مرة تخضع للتوسيع أو للتحديث مما يؤدي إلى زيادة 25 في المائة في القدرة على الإنتاج لمدة أقصاها أربع سنوات.
- يتم إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم والضرائب في حال تسليمها في غضون ثلاث سنوات من تاريخ موافقة لجنة تشجيع الاستثمار. يجوز للجنة تمديد مدة الثلاث سنوات هذه، إذا لزم الأمر.
- قد تعفى قطع الغيار المستوردة ذات الصلة بالمشاريع المحددة من الرسوم والضرائب، شريطة أن لا تتجاوز قيمتها 15 في المائة من قيمة الموجودات الثابتة التي تتطلب قطع الغيار. وينبغي استيرادها في غضون عشر سنوات من تاريخ بدء المشروع.

- ويجوز إعفاء السلع الرأسمالية المستخدمة لتوسيع وتحديث المشروع من الرسوم والضرائب، شريطة أن يؤدي ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25 في المائة من الطاقة الإنتاجية.
- قد يتم إعفاء الأثاث لمشاريع الفنادق والمستشفيات من الرسوم والضرائب التي قد تزود المشتريات مرة كل سبع سنوات إذا كانت اللوازم مطلوبة لغايات التحديث والتجديد.
- يتم إعفاء الزيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم والضرائب إذا كانت نتيجة الزيادات من ارتفاع رسوم الشحن أو تغيرات في سعر الصرف.
- تمنح الإعفاءات للمشروعات الصناعية على ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين.
- تمنح المشاريع الصناعية إعفاء من ضريبة الملكية طوال حياتها.
- بالرغم من أنها تحكم بقانون تشجيع الاستثمار، عادة ما يتم منح المشاريع الصناعية إعفاءات كاملة أو جزئية من أغلب البلديات ولجنة الموافقة المحلية ورسوم الشهادة.

يمنح المصدون الحوافز التالية :

- يتم الإعفاء الكامل للأرباح الصافية الناتجة من معظم عائدات التصدير من ضريبة الدخل. وتشمل الاستثناءات الأساسية والفوسفات وتصديرات البوتاسي، بالإضافة إلى الصادرات التي تحكمها بروتوكولات تجارية محددة وخطط سداد الديون الخارجية. وبموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن الإعفاءات سارية المفعول حتى نهاية عام 2015.
- حوالي 95 في المائة من المدخلات الأجنبية المستخدمة في إنتاج الصادرات معفاة من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الإضافية على أساس وجود عائق.

حق الملكية الخاصة والتأسيس

تسمح القوانين المتعلقة بالاستثمار والتملك عموماً لكيانات المحلية والأجنبية من إنشاء وامتلاك الأعمال التجارية والدخول في أنشطة مدرة للدخل. يجوز للشركات الأجنبية فتح مكاتب إقليمية وفرعية، يجوز للمكاتب الفرعية القيام بأنشطة الأعمال الكاملة، في حين أن المكاتب الإقليمية يمكن أن تكون بمثابة مكاتب اتصال بين المكاتب الرئيسية والعملاء الأردنيين أو الإقليميين. تدير وزارة الصناعة والتجارة سياسة الحكومة بشأن إنشاء المكاتب الإقليمية والفروع.

لا يجوز لأي شركة أجنبية استيراد البضائع دون تعين وكيل مسجل في الأردن، وربما قد يكون الوكيل مكتباً فرعياً أو شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة أجنبية. يجب أن يكون اتصال الوكيل مع الشركة الأجنبية مباشرةً، دون وكيل أو وسيط فرعي. يحكم الوكالء التجاريين والوسطاء القانونيون العقد المبرم بين الشركات الأجنبية وال وكلاء التجاريين الذي يحدد بوضوح التمييز بين الوكلاء التجارية وعلاقات عقد التوزيع. تتنافس الكيانات الأجنبية الخاصة، سواء كانت مرخصة بموجب الملكية الأجنبية المنفردة أو كمشروع مشترك، على قدم المساواة مع الشركات المحلية.

يسمح للرعايا والشركات الأجنبية امتلاك أو تأجير العقارات في الأردن لأغراض الاستثمار ويسمح للشخص امتلاك مسكن للاستعمال الشخصي، بشرط أن تسمح بلادهم بحقوق الملكية المتبادلة للأردنيين. وينبغي تطوير الممتلكات المخصصة للاستثمار في غضون خمس سنوات من تاريخ الموافقة عليها. اعتماداً على حجم وموقع العقار ، توافق إدارة الأراضي والمساحة وزارة المالية أو مجلس الوزراء على الملكية الأجنبية للأراضي والممتلكات. وتحصل الشركات الأجنبية القابضة تلقائياً على حصة الأغلبية في الشركة الأردنية، وكذلك الشركات التابعة المملوكة بالكامل على المعاملة الوطنية فيما يتعلق بملكية الأرض حيث تتطلب أو تسمح الأهداف التجارية للشركة (مثل الزراعة) بملك الأرضي أو العقارات.

حماية حقوق الملكية

يتم الاهتمام بالممتلكات بتميز وتنفيذ وتسجيل الممتلكات (المنقوله والعقارية) من خلال عمليات وسجلات قانونية موثوق بها. يسهل ويحمي النظام القانوني حيازة جميع حقوق الملكية والتصرف بها.

لقد اجتازت الأردن عدة قوانين لامتنال لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن ولنطبية الالتزامات الدولية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية (IPR). تحمي القوانين المتفقة مع "الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية" (TRIPS) الآنسار التجاريه والأصناف النباتيه، وتصاميم صغيره لأشبه الموصفات. تعتبر وزارة الثقافة - دائرة المكتبة الوطنية مسؤولة عن تسجيل حقوق التأليف والنشر. ويتم تسجيل براءات الاختراع لدى مسجل براءات الاختراع والعلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة. الأردن من الدول الموقعة على معااهدة التعاون بشأن براءات الاختراع وبروتوكول مدريد. وتبعاً لذلك ، قامت بتعديل براءات الاختراع وقوانين العلامات التجارية الخاص بها في عام 2007 لتمكين التصديق على الاتفاقيات. تلتزم الصناعة الدوائية المحلية في الأردن عموماً بقانون براءة الاختراع الملائم للجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الجديدة. وتعد الأردن من الدول الموقعة على معااهدات المنظمة العالمية لملكية الفكرية على كل من حقوق التأليف و النشر والأداء والفنونغراف ، وقد قامت بتطوير القوانين المحدثة لحقوق التأليف والنشر ، ومعايير العلامات التجارية ، والأنظمة الجمركية للنطبية المعايير الدولية. إن الشركات الأردنية قادرة على البحث عن مشاريع مشتركة واتفاقيات الترخيص مع شركائها المتعدد الجنسيات.

وقد تحسن سجل الأردن في مجال تنفيذ حقوق الملكية الفكرية(IPR) في السنوات الأخيرة ، ولكن لا تزال هناك حاجة أكثر لآليات تنفيذ وإجراءات قانونية فعالة . نتيجة لذلك ، فإنه لا يزال سجل الحكومة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية متقاوياً . لا يزال جزء كبير من أشرطة الفيديو والبرامج التي تباع في السوق تتكون من السلع المسرورة. إن تنفيذ أعمال القمع ضد القرصنة السمعية / البصرية والبرمجيات تزيد في وثيره وتحسين قدراتها المستهدفة ، مما أدى إلى عقوبة السجن أول مرة في عام 2007 لقرصنة البرمجيات في الأردن. على مدى العقد الماضي ، كان يشار إلى 3808 انتهاك لقانون حق الشر والتأليف الأردني الحالي للسلطة القضائية ، بما في ذلك 294 قضية بين كانون الثاني و تشرين الثاني في عام 2011 و 581 قضية في عام 2010.

شفافية النظام الرقابي

تنفذ الحكومة تدريجياً السياسات الرامية إلى تحسين المنافسة وتعزيز الشفافية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تغيير النظام القائم الذي يمكن أن يتأثر بشكل كبير بالانتماءات العائلية والعلاقات التجارية. على الرغم من أن مؤسسة تشجيع الاستثمار (JIB) قد عملت على تبسيط هذه العملية ، إلا أن الروتين والإجراءات المبهمة لا تزال تواجه مشكلة المستثمرين الأجانب والمحليين. لقد أعاد التطبيق التعسفي للجمارك والضرائب والعمل والصحة وغيرها أحياناً قوانين أو لوائح الاستثمار ، ولا سيما على مستوى الحكومات المحلية.

ومن المتوقع أن يجيز البرلمان في عام 2012 قانون المنافسة الجديد (على غرار قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة) لتحديث قانون المنافسة لعام 2004 . يهدف القانون الجديد إلى تعزيز البيئة الاقتصادية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير حواجز لتحسين القدرة التنافسية في السوق ، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الممارسات المانعة للمنافسة القبيضة ، وتوفير إمكانية حصول المستهلكين على منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. تجري مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة أبحاث السوق ، والنظر في الشكاوى والنقائير المخالفة للنظام القضائي. وقد تمت أحلة مئات من الملفات إلى النيابة منذ عام 2003 ، وسويت 58 قضية من هذا القبيل في عام 2011 وحده.

تواصل الحكومة تعزيز إستراتيجيتها الحكومية الإلكترونية، وتعهد بجعل خدماتها ولوائحها وإجراءات الشراء أكثر سهولة وشفافية. وقد تم حتى الآن التنفيذ بشكل بطيء، ولكن تمت إتاحة البرامج لتسجيل الأعمال التجارية ، والشكاوى ، وسجلات ضرائب الرأي ، والتشريعات القائمة والمعلقة ، والمخالفات المرورية على الانترنت الآن.

أسواق رأس المال الفعالة واستثمار المحفظة

إن مؤسسات سوق رأس المال الثلاث الرئيسية هي المنظم لهيئة الأوراق المالية الأردنية(JSC)، والتداول وسوق تداول سندات عمان (ASE)) وراعية جميع عقود المعاملات ، وعمليات التخلص والتسويات ، ومركز إيداع الأوراق المالية (SDC) . قام قانون هيئة الأوراق الماليةالاردني (JSC) لعام 2002 بجعل القانون متماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. وفي عام 2011 ، قامت سوق تداول سندات عمان بتحديث بنيتها الفنية وتحسين عملية نشر المعلومات. أطلقت خدمة التجارة عن طريق الإنترن特 في عام 2010، متيحة فرصة للمستثمرين للاشتراك في تجارة الأوراق المالية بغض النظر عن الموقع الجغرافي، وسمحت للمستثمرين بفتح حسابات هامشية والاشتراك في عمليات البيع السريعة. تحفظ البنوك التجارية بالأوراق المالية لعملائها على شكل نموذج حساب فرعي .

وبالرغم من الإصلاحات الحديثة والتقدم التقني ، عانت سوق تداول سندات عمان (ASE) من مشاكل السيولة المقطعة والنشاط التجاري المتناقض . وبذلك تبقى البورصة عرضة لحركات المضاربة. زادت عملية رسملة السوق وتقلصت بسرعة وبصورة متكررة منذ عام 2003 ، وهبط مؤشر سعر سوق تداول سندات عمان بنسبة 15,9% من 2374 نقطة عام 2010 إلى 1995 في نهاية عام 2011، كما انخفض حجم التبادل التجاري أيضاً بشكل كبير بنسبة 641,7 % إلى 4,1 بليون سهم . وبالتالي هبطت قيمة الأسهم المتاجر بها في سوق تداول سندات عمان (ASE) أثناء عام 2011 بنسبة 57% لتصل إلى 4 بليون دولار مقارنة بمستويات عام 2010 البالغة 9,5 بليون دولار. تم تسجيل شركتين جديدين في سوق تداول سندات عمان (ASE) خلال عام 2010 وبذلك وصل عدد الشركات المسجلة 247 لكن لا زال هذا العدد يقل 30 شركة مقارنة مع عددها في عام 2010 وقد بلغ رأس مال السوق للأسهم الواردة في سوق تداول سندات عمان 27,9 بليون بما يعادل 102,7 % من الناتج الانمائي الإجمالي :-

المؤشرات الرئيسية

		رأس مال السوق (بوحدة البليون دولار)	
2010	2011	%	
30,9	27,9		رأس مال السوق كنسبة مئوية من الناتج الإنمائي الإجمالي
122,7	102,7		المؤشر بالنقاط
2374	1995		عدد الأسهم المتاجر بها (بوحدة البليون)
7,0	4,1		عدد مؤسسات الوساطة
92	65		عدد الشركات في سوق تداول سندات عمان
277	247		عدد الأسهم المملوكة للأردنيين
50,9	53		غير الأردنيين
49,1	47		

المصدر سوق تداول سندات عمان(ASE)

أسهم رأس المال المسجلة حسب المالك في نهاية عام 2011 (بوحدة المليون دولار) كالتالي :-

الجنسية	2009	2010	2011
الأردنية	17,656	16,852	14,785
ال سعودية	2,273	2,127	1,852
الولايات المتحدة	1,371	1,619	1,654
الكويتية	1,895	1,843	1,625
القطرية	1,254	1,235	1,304
البنانية	1,674	1,347	1,083
جميع الجنسيات العربية الأخرى	856	1,028	1,045

688	766	777	اللبيبة
618	589	535	البحرينية

المصدر: مركز ودانع الأوراق المالية (SDC) اعتبارا من 31 كانون أول عام 2011

يقوم البنك المركزي الأردني بإجراء مزادات ديون حكومية منتظمة في مجال تمويع استحقاقات الوفاء ، لصالح وزارة المالية ، تقليدياً. يتم تحديث إعلانات الخزينة على أساس شهري أو كل أسبوعين ، حسب استحقاق الوفاء . تقوم الحكومة بإصدار سندات تنمية ، حسب الضرورة . تم إصدار أسهم خزينة زيادة عن 3,8 مليون دولار وأذونات خزينة تزيد عن 1,4 مليون دولار في السوق المحلي عام 2011.

يسمح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في المزادات وشراء الأوراق المالية الحكومية عن طريق البنك . قامت الأردن بإصدار سنداتها الأولى الوحيدة في شهر تشرين أول عام 2010 على شكل سندات مكتتب بها بالكامل قيمتها 750 مليون دولار على مدى خمس سنوات . بيعت هذه السندات إلى ما يقارب 220 مستثمرا دوليا وحملت فائدة سنوية ثابتة بمعدل 3,875 % ، تستحق الدفع كل ستة أشهر . كما تقدر الدولة أيضاً بإصدار سندات إسلامية ، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تعديلات قانونية قبل حدوث مثل هذا الإصدار .

يبقى سوق السندات المشتركة غير متتطور وتطفئ عليه عملية الإقراض المباشر التقليدية . أحد الأسباب في ذلك هو غياب الآليات المناسبة لإنشاء ديون مشتركة . ومع ذلك ، تقوم بعض البنوك بإدخال منتجات جديدة لتسهيل إصدارات السندات المشتركة . قامت الحكومة بضمان سندات وأذونات مشتركة قيمتها بليون دولار صدرت عام 2011 وهدفها الأساسي تمويل الأنشطة المالية لشركة الكهرباء الوطنية ومؤسسة التطوير الحضري .

نتيجة لأنظمة الصارمة حول الإقراض والاندماج المحدود مع الأسواق المالية العالمية ، كانت البنوك الأردنية مرنة بشكل معقول خلال الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2009 . وبالرغم من القوة النسبية للبنوك ، أثرت الروابط التجارية الوطنية والإقليمية والعالمية سلباً على الاقتصاد الوطني عموماً . وبقيت مؤشرات القطاع المصرفي قوية . استمرت المصارييف في جني الأرباح ولديها رأس مال جيد ، ولا زالت الودائع هي مصدر التمويل الرئيسي . بقيت نسبة السيولة والتمويل عالية . زادت نسب القرض غير العامل بشكل متواضع على مدى السنوات القليلة الماضية . مع ذلك ، إذا أخذنا التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني في الاعتبار ، من المحتمل أن تحصل البنوك التجارية على تمويل أعلى في عام 2012 . قام البنك المركزي الأردني في كانون ثاني عام 2010 بتوجيه المصارف الأردنية إلى الحفاظ على الحد الأدنى بقيمة 100 مليون دولار كرأسمال ورفع متطلبات البنوك الأجنبية إلى 50 مليون دينار أردني . لا تميز الأردن بين بنوك الاستثمار والبنوك التجارية . لدى الأردن ما مجموعه 27 مصرفًا بما فيها المصاريف التجارية والإسلامية وفروع المصاريف الأجنبية .

تقدم المصارف في الأردن القروض ، وخصم الكميات ، وتجاوز السحب للتسهيلات . ويسمح البنك المركزي الأردني للمصارف بزيادة القروض وتسهيلات الاعتماد بالعملة الأجنبية لأغراض التصدير فقط . في مثل هذه الحالات ، يتطلب الأمر إعادة دفع الدين ليكون بالعملة الأجنبية نفسها . لدى عدد من البنوك أموال متبادلة خارج الأردن لقادي الضرائب الأردنية .

يحمي قانون البنك فوائد الودائع ، ويلغي المخاطرة المالية للسوق ، ويحمي تركيز الإقراض ويضم مواد حول ممارسات الصيرفة الإلكترونية وعملية غسل الأموال . تم تمرير قانون معلومات الاعتماد كقانون مؤقت عام 2010 لوضع أساس إنشاء مكتب الاعتماد ليقوم بوظيفة أساسية وهي تجهيز وحماية بيانات الاعتماد الشخصية والسكانية التجارية .

قام البنك المركزي بإنشاء مؤسسة مستقلة تدعى هيئة تأمين الودائع (DIC) عام 2000 لضمان الودائع البالغة 50000 (10000 دينار أردني) (14000 دولار أمريكي) . تقوم هذه المؤسسة بتأمين ودائع تصل قيمتها إلى 50000 دينار أردني (71000 دولار تقريباً) ومن المتوقع الحفاظ على هذا الضمان حتى نهاية عام 2012 على الأقل . كما تقوم هذه المؤسسة بتصفية البنك حسب توجيهات البنك المركزي . أسس البنك المركزي الأردني مكتب الاعتماد للشيكات الراجعة عام 2001 يطلب من المصارف تزويده بأسماء أصحاب الحسابات ذات الشيكات الراجعة . بعد تلقى أول شيك راجع ، يقوم البنك المركزي بإصدار تعليم بأسماء وحسابات حاملي هذه الشيكات إلى جميع المصارف مع توصيات بطلب تقييم طريقة وصول صاحب الحساب إلى خدمات عملية الصيرفة .

في عام 2010، قام الأردن بتعديل قانونه الخاص بمكافحة غسيل الأموال لعلاج المناطق التي لا تتقييد بقوة واجب الإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF). وقدرت تقييم مشترك في عام 2007. وبحلول شهر تشرين ثاني عام 2010 ، كان الأردن قد عالج جميع النواحي الرئيسية والمركزية من عدم التقيد بهذا القانون وفقاً لمعايير قوة واجب الإجراء المالي. ومن بين أمور أخرى وسعت التعديلات مدى الجرائم الرئيسية ليشمل جرائم معينة. وخلاف ذلك ، يوهل هذه الجرائم لتصبح جنحا سواء تم اقتراف هذه الجرائم داخل الأردن أو خارجه. كما أن هذا التعديلات قامت أيضاً بخلق إطار عمل يتناول تمويل الإرهاب. قام قانون مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب ووحدة الاستخبارات المالية الراهنة بإعادة تسمية وحدة مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب. ينفذ البنك المركزي الأردني وأنظمة القطاع المالي الأخرى قانون غسيل الأموال / قانون محاربة تمويل الإرهاب بطريقة أوسع عن طريق إصدار تعاميم وأنظمة حسب صلاحيتها . لا يوجد للأردن سجل معروف في مجال غسيل الأموال . هنالك عدد من مؤسسات المحاسبة ، والتدقيق المميزة دولياً . تتفق أنظمة المحاسبة والتدقير الحكومية مع المعايير الدولية.

المنافسة من المشاريع المملوكة للدولة

هناك عدد من المشاريع المملوكة للدولة في الأردن مثل : شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) وشركة الأمن الغذائي الوطني وشركة مياه اليرموك . تمارس هذه الشركات سلطاتها بالتفويض من الحكومة وتقوم بتشغيل المجالات التي لم تفتح للاستثمار حتى الان مثل إدارة نشر وتوزيع الطاقة الكهربائية. تدعم الحكومة هذه الشركات . مثلاً ، قامت الحكومة بإصدار وضمان السندات المشتركة في شركة الكهرباء الوطنية في عام 2011 لضمان استمرار تزويد البلد بالطاقة .

تنافس المشاريع المملوكة للدولة تحت بنود متساوية إلى حد كبير مع المشاريع الخاصة من حيث الوصول إلى الأسواق ، والاعتماد والأعمال الأخرى. لا تعطي القوانين أفضلية خاصة في المعاملة للمشاريع التي تملكها الدولة ، وهي تعتبر مسؤولة عن طريق مجالس إدارتها ، التي يرأسها وزير ومكتب تدقيق.

المسؤولية الاجتماعية المشتركة

هناك وعي خاص بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة بين كل من الجهات الصانعة والزبائن في الأردن ، مع وجود شركات متعددة الجنسيات تقوم طوعية بتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية المشتركة وتبنيها.

العنف السياسي

يبقى مدى تهديد الإرهاب عالياً في الأردن. هناك مجموعات إرهابية عابرة وعناصر محلية معقدة لها القدرة على التخطيط للهجمات وتنفيذها في الأردن، حيث قامت هذه المجموعات بتنفيذ عدد من الأفعال الوحشية على مدى السنوات العشر الماضية. على كل، أظهرت قوات الأمن الأردنية مستويات عالية من المهنية في مجال المحافظة على الأمن العام وأحتواء العديد من المظاهرات ومنع الهجمات الإرهابية. لم يكن الأردن محصناً من احتجاجات وثورات الربيع العربي ، ويبيّن ذلك احتمال لوجود عنف له دوافع سياسية. على الزوار أن يستشروا التصريحات العامة لوزارة الخارجية الحالية قبل السفر إلى الأردن على العنوان التالي:
www.travel.state.gov

الفساد

يعرف القانون الأردني الفساد على أنه أية حالة تخالف الواجبات الرسمية والأعمال ذات العلاقة بالمحاباة وفضيل الأقارب التي قد تحرم الآخرين من حقوقهم الشرعية ، والجرائم الاقتصادية وإساءة استخدام السلطة ، واستخدام اسم العائلة والمنصب والعلاقات الشخصية لتفضيل وتقديم مصالح شخصية. وهو أمر وбائي ويعتبره كثير من الأردنيين ببساطة كجزء من الثقافة وجزء من القيام بالعمل . في عام 2006 ، أمر البرلمان بقانون الإفصاح عن الذمة المالية الأمر الذي يستدعي رسمياً وجود أصحاب مكاتب عامة وموظفين حكوميين معينين للإعلان عن ملحوظاتهم. كذلك ، فعل البرلمان قانون مكافحة الفساد لعام 2006 الأمر الذي أنشأ لجنة للتحقيق في إدعاءات الفساد . في مؤشر شفافية مفاهيم الفساد العالمي لعام 2011 ، كان ترتيب الأردن السادس والخمسين من 182 دولة ، واضعة الأردن في مقدمة عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل جمهورية التشيك ولاتفيا واليونان وغيرها .

اتفاقيات الاستثمار الثانية

قام الكونغرس الأمريكي بتفعيل مبادرة تأهيل المناطق الصناعية عام 1996 لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط ، حيث يمكن استيراد البضائع المنتجة في 13 منطقة صناعية في الأردن إلى الولايات المتحدة ودون تعرفة جمركية بموجب الاتفاقية إذا كان 35% من هذه المنتجات يأتي من المناطق الصناعية وإسرائيل والضفة الغربية / غزة . من نسبة 35% هذه تضاف نسبة 11,7% في المناطق الصناعية ، 8% في إسرائيل و 15,3% في المناطق الصناعية الأردنية أو إسرائيل والضفة الغربية / غزة. جذبت المناطق التأهيل الصناعية ما يزيد عن 7 مليارات دولار واحد في استثمارات رأس المال ، وأحرزت حوالي 33000 عامل. ربعم تقريراً أردنيون. ومعظم صادرات هذه المناطق هي الملبوسات .

لا تلغي اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ في كانون ثاني 2010 أو تستأصل مبادرة مناطق التأهيل الصناعية . ومع ذلك ، تقلصت الصادرات بموجب متطلبات مناطق التأهيل الصناعية بشكل لا يأس به حيث أن الصادرات أخذت الأولوية على الإلتزام باتفاقية التجارة الحرة الأكثر شمولاً . تتطلب القوانين الأساسية لاتفاقية التجارة الحرة ببساطة 35% من الأردنيين دون قيود أخرى . أبرمت معاهدة استثمار ثنائية بين الأردن والولايات المتحدة ودخلت حيز التنفيذ عام 2003. تقدم هذه الاتفاقية حماية متبادلة للمواطنين الأردني والأمريكي والاستثمارات المشتركة .

في حين تبقى الولايات المتحدة من أكبر شركاء الأردن في مجال التجارة ، يحتفظ الأردن بعلاقة تجارية فعالة مع دول الجوار وكان الأردن يسعى إلى ترتيبات تجارية عالمية محسنة. الأردن عضو في المنقطة العربية الكبرى للتجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1998. وقد وصلت هذه المنطقة إلى التحرر التجاري الكامل للبضائع في عام 2005 بفضل الإعفاء الكامل من الجمارك والرسوم وهي تشمل 17 دولة عربية عضواً فيها باستثناء تخفيضات تدريجية للسودان واليمن. كما قام الأردن أيضاً بتوقيع اتفاقيات تفضيل تجارية واتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الدول العربية المجاورة المختلفة ، بما فيها مصر وسوريا والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة والجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية والكويت والسودان والبحرين .

وقد دخلت اتفاقية الارتباط الاقتصادي بين الأردن والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ عام 2002 لتأسيس تجارة حرة على مدى 12 عاماً . طالبت هذه الاتفاقية بحركة حرة لرأس المال والتعاون في مجال التطوير القضائي السياسية . كما وقع الأردن أيضاً اتفاقية منطقة التجارة الحرة عام 2001 مع دول منظمة التجارة الحرة الأوروبية (إسلندا ، ليختنشتاين ، والنرويج وسويسرا) .
طالبت هذه الاتفاقية بتحرير التجارة بالكامل بحلول عام 2014.

وقع الأردن اتفاقية تجارة حرة مع سنغافورة عام 2004. هدفت هذه الاتفاقية ، إضافة إلى تحسين روابط التجارة الثنائية إلى إيجاد فرص تصدير جديدة للمنتجات الأردنية في جميع أنحاء العالم عن طريق احتمال التراكم القطري للمنشاً مع الدول التي أبرمت اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من الأردن وسنغافورة. في نفس السنة ، أكمل الأردن اتفاقية التجارة في أغادير مع مصر والمغرب وتونس ورفع مستوى التجارة مع إسرائيل للاستفادة من تراكم نصوص محتوى قوانين منشأ تجارة الاتحاد الأوروبي عبر دول البحر المتوسط . وقع الأردن اتفاقية تجارة حرة مع كندا عام 2009. سيتم تفزيذ هذه الاتفاقية عند تمرير القانون والحصول على الموافقة الملكية . سوف تستأصل اتفاقية التجارة الحرة مع كندا جميع الجمارك غير الزراعية ومعظم الرسوم الزراعية . كما تم أيضاً توقيع اتفاقية مماثلة مع تركيا في تشرين ثاني عام 2009 ودخلت حيز التنفيذ في شهر 1 آذار 2011. كما قام الأردن بالتوقيع مع العراق على عدد من مذكرات التفاهم للتعاون الثنائي في قطاعات مختلفة مثل التعليم والصحة لاستخدام كأداة تجميع للصناعة والتجارة بين البلدين .

هيئة الاستثمار الخاص خارج البلد وبرامج تأمين الاستثمار الأخرى

إن الاستثمارات في الأردن صالحة لهيئة تأمين الاستثمار الخاص خارج البلاد وتمويل الخاص. جميع المشاريع الصالحة على الأقل 25% من حقوق استثمار الولايات المتحدة . على مدى السنوات الأربع الماضية ، قامت هذه الهيئة بدعم استثمارات هامة في مجال حقوق الاستثمار الخاصة وتمويل القروض. في تشرين أول عام 2011 وقعت هذه الهيئة برنامج ضمان قروض قيمته 250 مليون دولار لدعم مشاريع صغيرة ومتعددة في الأردن

قامت هذه الهيئة سابقًا بإعطاء قرض قيمته 250 مليون دولار لدعم مشروع مياه الديسي ، وقيمه بليون دولار ، الذي يرمي إلى سحب الماء إلى عمان من منطقة الديسي في الجنوب.

الأردن عضو في وكالة ضمان قروض الاستثمار المتعدد الجوانب ، وهي وكالة مصرفيّة عالمية تضم من القروض من الأخطار غير التجارية مثل الحرب المدنية ، التأمين ، وتغيرات السياسة . يغطي هذا البرنامج الاستثمارات في الأردن ، بغض النظر عن جنسية المستثمر إضافة إلى استثمارات الأردنيين في الخارج .

العمل

معدل النمو السكاني (ناتج طرح عدد الوفيات أثناء مراقبة الهجرة من عدد المواليد) في الأردن هو حوالي 2,5% سنويًا . كان هذا وفقاً لآخر إحصاء عام 2004 . وفي عام 2011 كان عدد سكان الأردن وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة هو 6,33 مليون نسمة ، 68% منهم دون سن الثلاثين ، ونسبة المتعلمين بين الرجال 95,7% تقريباً وبين النساء 88,4% تقريباً. في الأردن قوة عاملة تقدر بـ 1,8 مليون ، والأعضاء العاملين في المنازل منها على العموم متعلمون جيداً. بحسب دائرة الإحصاءات ، تزيد نسبة البطالة عن 13% طيلة عام 2011 ، وهي تزيد قليلاً عن نسبة البطالة عام 2010 التي كان معدل البطالة فيها 12,5%.

في الأردن قوة عاملة مقدراها 1,8 مليون فرد ، منهم 322000 عامل أجنبي . مع ذلك ، هنالك مؤشرات غير رسمية تقترح أن عدد العمال الأجانب هو تقريباً ضعف العدد المذكور أعلاه . عدا 25000 عامل مستخدمين في المناطق الصناعية المؤهلة ، كعمال نسيج وملبوسات ، يستخدم معظم العمال الأجانب ، في مجال خدمات البناء والزراعة والخدمات المنزلية . يقوم وزير الداخلية بتنظيم التراخيص ، ورسوم التراخيص ، والقطاعات الممنوعة ، ومسؤولية صاحب العمل . إضافة إلى وزير الداخلية ، يكون وزير العمل مسؤولاً عن الموافقة على تشغيل عمال أجانب محترفين في الأعمال الخاصة . يسمح لغير مواطنين قانونياً بالانضمام إلى الاتحادات ، ولكنهم لا يتمتعون أنفسهم بميزة تشكيل اتحادات أو تقلد مناصب قيادية في الاتحادات القانونية .

تعمل اتحادات العمال بشكل رئيسي ك وسيط بين العمال ووزارة العمل ويمكن أن تدخل في مساومة جماعية لصالح العمال. هنالك 17 اتحاد عمل مميزة في الأردن ، وجميعها أعضاء في التكتل العام لاتحادات العمال الأردنية. يقدر عدد أعضاء اتحادات العمل بأقل من 10% من مجموع القوة العاملة . إضافة إلى ذلك ، هنالك 40 جمعية مهنية فعالة في الأردن تشمل الكثير من الجمعيات التي لديها عضوية إلزامية. وفقاً للأرقام الرسمية حوالي 30% من مجموع القوة العاملة ، بما فيها عمال الحكومة الذين ينتهيون إما إلى اتحاد أو جمعية محترفين . لا يستدعي هذا القانون وجود أصحاب عمل لتشمل خطط تقاعد في مجموعات التوظيف. على كل ، إذا وافق صاحب العمل على منح مزايا تقاعدية عندما تم إبرام العقد مع العامل ، على صاحب العمل أن يفي بالتزامه .

تقوم الحكومة بإصلاح وتقوية إطار الهيكل القانوني فيها وتنقيش العمل فيها منذ عام 2006، وقامت بتعديل قانون العمل فيها عام 2008 للتوسيع إلى تغطية عمال المنازل ، لجعل جمعية شؤون العمل ذات الأطراف الثلاثة رسمية ، وزيادة الغرامات على مخالفات قانون العمل ويشمل ذلك بنود التحرش الجنسي. على مدى السنوات الثلاث الماضية ، قامت الوزارة بتوسيعة جهودها للتحقيق في ادعاءات تشغيل الأطفال ومراقبة العامل الخطرة الناجمة عن تأخير دفع الأجر ، وطول مدة العمل الإضافي ، والإساءة الجسدية للعمال . تم إطلاق برنامج عمل أردني أفضل في عام 2008 كمشروع مشترك على مدى خمس سنوات بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية والتعاون المالي الدولي لتحسين معايير عمل قطاع الملابس وشروط ورفع مستويات التقييد بذلك عن طريق الإبلاغ العام والمساعدة الفنية . جعلت وزارة العمل البرنامج إلزامياً بالنسبة لجميع المصانع والمصانع الفرعية المصدرة إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل إبتداء من كانون الأول لعام 2010.

مناطق التجارة الأجنبية / الموانئ الحرة

علاوة على الجهد الأردني المبذول لتعزيز التطور الاقتصادي وتحسين جو الاستثمار ، أقامت الدولة أراضي صناعية مميزة جغرافياً ، ومناطق حرة ومناطق اقتصادية خاصة .

حالياً، تملك هيئة الأراضي الصناعية الأردنية شبه الحكومية ست مناطق صناعية في إربد والكرك ، والعقبة وعمان ومعان والموقر . وهنالك أيضاً عدة مناطق صناعية خاصة في الأردن تشمل المشتى ، التجمعات والدليل ، والقسطل وبواحة الأردن والحلابات . تقدم هذه المناطق شبكات البنية التحتية الأساسية لمدى واسع من الفعاليات الصناعية ، تخفيض من تكلفة المنافع وت تقديم أرض اقتصادية ومبانٍ للمصانع . كما أن المستثمرين أيضاً يستفيدون من عدة إعفاءات من ضرائب المباني والأراضي وإعفاءات وتخفيضات معظم رسوم البلديات .

كما أن في الأردن أيضاً، مناطق حرة عامة في : الزرقاء ، سحاب ، الكرك ، الكراة ، ومطار الملكة علياء ، تديرها هيئة المناطق الحرة التي تملّكها الدولة . وهنالك ما يزيد عن 30 منطقة حرة خاصة تديرها شركات خاصة تحت إشراف هيئة المنطقة الحرة . تقع المناطق الحرة خارج الولاية القانونية للجمارك الأردنية وتقدم بيئة خالية من الجمارك والضرائب لتخزين بضائع الترانزيت في الأردن .

يمسح لكل من المستثمرين الأردنيين والأجانب بالاستثمار ، مع وجود بعض قيود في مجال التجارة والخدمات والمشاريع الصناعية في المناطق الحرة . يجب أن تكون المشاريع الصناعية ذات علبة مع إحدى الصناعات التالية :-

- صناعات جديدة تعتمد على تقنية متقدمة .
- صناعات تحتاج إلى المواد الخام المتوفرة محلياً و / أو الأجزاء (القطع) المصنعة محلياً .
- صناعات تكميل الصناعات المحلية .
- صناعات ترقي بمهارات العمل وتحسن المعرفة الفنية .
- صناعات تقدم بضائع المستهلك وتساهم في تخفيض اعتماد السوق على البضائع المستوردة .

يمنح المستثمرونحوافز التالية في المناطق الحرة المعينة :

- تخفيض ضرائب الدخل والضرائب الاجتماعية إلى ما لا يزيد عن 5% لفترة 12 عاماً .
- تعفى المرتبات والعلاوات المستحقة لعمال غير الأردنيين من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية
- تعفى البضائع المستوردة إليها / أو المصدرة من المناطق الحرة من ضرائب الاستيراد أو الجمارك باستثناء البضائع المستخدمة في السوق المحلي .
- الإعفاء الجزئي للبضائع المصنعة في المناطق الحرة عند استخدامها في السوق المحلي حسب نسبة قيمة الدخل المحلي وتکاليف الناتج المحلي .
- إعفاء مشاريع البناء من رسوم الترخيص وضرائب الملكية الحضرية .
- السماح بالانتقال الحر لرأس المال في المناطق الحرة ، بما في ذلك الأرباح .

هيئة المناطق التنموية هي هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن إقامة وتنظيم ومراقبة مناطق تنموية خمس. مهمة هذه الهيئة هي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين بيئة الاستثمار داخل المناطق التنموية. تقوم هيئة المفوضين والفريق الإداري بالإشراف على الأمور ذات العلاقة بالاستثمار والموافقة المركزية عليها. بإمكان هيئة المناطق الحرة التسريع في تقديم الخدمات الحكومية وعدد من حوافز الاستثمار والإعفاءات من الضرائب والجمارك .

هناك خمس مناطق تنموية تابعة لهيئة المناطق الحرة وهي :-

- منطقة الحسين بن طلال التنموية في المفرق .
- منطقة معان التنموية .
- منطقة اربد التنموية .
- منطقة البحر الميت التنموية .
- منطقة جبل عجلون التنموية .

ترمى خطط الهيئة إلى فتح مناطق تنموية جديدة في مناطق أخرى من البلاد . منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) هي منطقة اقتصادية مستقلة ، ليست تحت سيطرة هيئة المناطق الحرة . وهي تقدم إعفاءات ضريبية 5% من ضريبة الدخل وتسهيلات في مجال الضرائب في ميناء العقبة . في السنوات الأخيرة جذبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) خاصة في مجال الفنادق وتطوير الممتلكات أكثر من 8 بليون دولار .

إحصائيات الاستثمار المباشر الأجنبي.

لا تحظى الأردن بإحصائيات رسمية مفصلة لكنها تعتمد على إحصائيات البنك المركزي الأردني التي تعطي دلالة على الحجم الكامل للاستثمارات . وافقت هيئة الاستثمار الأردنية على 265 مشروعًا تبلغ قيمتها تقريبًا 1,49 بليون دولار على مدى الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 . اتجهت حوالي 750 مليون دولار من الاستثمارات نحو القطاع الصناعي لتشمل 218 مشروعًا مختلفاً . يمثل الاستثمار الأجنبي 20% من جميع الاستثمارات التي طلبت موافقة هيئة تشجيع الاستثمار الاردنية JIB في عام 2010 وتلتقت حواجز مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية 300 مليون دولار . وقد بلغت الاستثمارات في الأردن من العالم العربي 252,8 مليون دينار ، على النحو التالي :-

الاستثمار المباشر الأجنبي :-

مليون دولار	الفترة
792	كانون ثاني - حزيران 2011
1,706	2010
2,433	2009
2,833	2008
2,626	2007
3,549	2006

المصدر : البنك المركزي الأردني .